

أحكام «دون» ودلالاتها السياقية

أبو أوس إبراهيم الشمسان
جامعة الملك سعود - الرياض
Email: aboawa11@gmail.com

الملخص

تبين لنا من هذا البحث أن «دون» ظرف مبهم منصرف كثير ملازمة الظرفية غير أنه نقل للاسمية فأخبر به ووصف به بمعنى الشيء المنحط عن غيره لأن دلالة «دون» هي تقصير عن الغاية المكانية الحسية أو المعنوية، واستعمل «دون» اسم فعل أمر بمعنى خذ المتعدي أو بمعنى توقف أو تأخر اللازم، واتصفت جملته بالجمود فلا يتعدى مفعوله عليه، وأخذ من دون اسم تفضيل للدلالة على تفاوت المكان أو المكانة، واستعملت «دون» في السياق بدلالات وظيفية مختلفة فجاءت بمعنى «لا»، و«قبل»، و«قُدَّام»، و«تحت»، و«غير»، و«من غير»، و«تركب» «دون» مع حرف الجر «من» لتكون بمعنى «غير»، و«قبل»، و«تحت»، و«لا»، و«سوى»، و«تركب» «دون» مع حرف الجر الباء ليكون بمعنى «غير»، و«أقل». ويستفاد من هذا أنه لك استعمال «دون» أو «من دون» أو «بدون» إن أردت معنى «غير» أو «أقل».

Abstract

It appears from this research that 'doon' is a vague adverb, and it always stays as an adverb. However, it has been also used as a noun. Therefore it could be used as a predicate. 'Doon' describes things that are less than the others, either physically or socially. In addition, it is likely used as a command verb in the meaning of take or stop. The sentence that 'doon' comes in, is always in a specific order. It can also be used to express preference or disparity of places and ranks and it comes in the meaning of 'not', 'before', 'in front', 'below', 'other than' and 'without' depending on the context. 'Doon' is an idiom when it combines with

the preposition 'from' in the meaning of 'other than', 'before', 'under', 'not' and 'except', it also combines with the preposition 'with' in the meaning of 'other than', 'before', 'below', 'not' and 'except'. Finally, you can use 'doon' or 'Mn Doon' or 'Bedoon' in the meaning of 'other than' or 'below'.

الكلمات المفتاحية: دون؛ بدون؛ من دون؛ غير؛ سوى؛ قبل؛ تحت؛ لا؛ أقل.

مقدمة

لفظ «دون» من أكثر الألفاظ العربية استعمالاً في مستوياتها الفصيحة واللهجية، القديمة منها والمعاصرة، وميّز اللغويون والنحويون بين حالين لاستعمالها، أمّا إحداهما فاستعمالها ظرفاً مبهماً مفتقراً في دلالته إلى ما يضاف إليه، وأمّا الأخرى فاستعمالها اسماً عاماً دالاً على الوضاعة، واقتضى اتساع استعمالها ظرفاً أن يكون لها من الأحكام التركيبية ما يناسب الغرض منها، وتعددت دلالاتها السياقية، وسأحاول أن أقف على هذه الأحكام والدلالات، وأمّا «دون» الاسمية فأشير إليه من غير تفصيل لأنه لا يختلف عن غيره من الأسماء.

أولاً أحكام «دون»:

«دون» الظرفية

الأصل في «دون» أنها اسم مكان ينصب على الظرفية، قال سيبويه: «وأما دون فتقصرُ عن الغاية، وهو يكون ظرفاً» (سيبويه، ١٩٨٨ م، ٤: ٢٣٤)؛ ولذلك «فإنه لا يُرْفَعُ أبداً» (سيبويه، ١٩٨٨ م، ١: ٤٠٩)، وظرف مكان مادي، ولكن «دون» ربما اتسع في إطلاقه على مكان معنوي، فهو ظرف. «وإن قلت: هو دونك في الشرف؛ لأنّ هذا إنّما هو مثّل كما كان هذا مكاناً ذا في البديل مثلاً، ولكنّه على السّعة. وإنّما الأصلُ في الظروف الموضعُ والمستقرُّ من الأرض» (سيبويه، ١٩٨٨ م، ١: ٤٠٩)، أي: إنّ «دون» ظرف مكان مُلَازِمٌ للظرفية الحقيقية أو المجازية» (أبو حيان، ١٤٢٠ هـ، ١: ١٦٥). ويبين أبو حيان ذلك في قوله: «وقد يطلقون ذلك على المرتبة والمكانة، لكنه مجاز، فيقولون: زيدٌ دون عمرو، يَعْنُونَ في الشرف، لا في المكان، وقد تكون دلالتها على المكان مجازية، ولا يراد بها حقيقة الجهة، كقوله تعالى: ﴿أَيْفَاكَ إِلَهَةٌ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ [الصافات: ٨٦]، وقوله: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾ [الفرقان: ٥٥]، فدلالته في هذا ونحوه على المكان إنما هو على سبيل المجاز. وأمّا قولهم: «الموت دون بلوغ كذا» بمعنى أن الموت يحول بينه وبين كذا، فمجازه

أن مكان الموت منخفض عن مكان بلوغ كذا. وإذا كان منخفضاً عنه لم يجتمعا؛ إذ كل منهما في مكان غير مكان الآخر، وإذا لم يجتمعا وقعت الحيلولة. وقد يُتَّجَوَّزُ بـ(دون)، فيصير كالوصف للأفعال، ولا يكاد يُلحَظ فيه المكان، فيقول: ضربت زيداً دونَ عمرو، وأعطيته دونَ خالد، والمعنى أنه ضرب زيداً ضرباً دونَ ضرب عمرو، وأعطاه إعطاءً دون إعطاء خالد، كأنَّ ضَرْبَ زيدٍ منخفض، أي: أقلُّ من ضرب عمرو، وكأنَّ إعطاءه منخفضٌ وأقلُّ من إعطاء خالد. وأما ما يتبادر إلى أفهام بعض الناس أنك إذا قلت: ضربت زيداً دونَ عمرو، فمعناه أن الضرب حل بزيد دونَ عمرو- فليس بمفهوم عربي» (أبوحيان، ١٩٩٦م، ٨: ٣٧٩-٣٨٠). وقول أبي حيان ليس دقيقاً في نظري؛ إذ التركيب يحتمل المعنيين، وإنما يحدد المراد السياق.

و(دون، اسم مصروف لتمكنه من الاسمية؛ إذ لم يشابه الحروف في وضعه ولا تضمن حرفاً؛ ولذلك ينون في الجرِّ، قال سيبويه: «وسألته [أي: الخليل] عن قوله: من دون، ومن فوق، ومن تحت، ومن قبل، ومن بعد، ومن دبر، ومن خلف؟ فقال: أجروا هذا مجرى الأسماء المتمكنة، لأنها تضاف وتستعمل غير ظرف» (سيبويه، ١٩٨٨م، ٣: ٢٨٩). وينون في النصب «وتقول في النصب على حد قولك: من دون ومن أمام: جلست أماماً وخلفاً، كما تقول يمنةً وشامةً. قال الجعدي:

لها فَرَطٌ يَكُونُ وَلَا تَرَاهُ ❀ أَمَامًا مِنْ مُعَرَّسِنَا وَدُونَا» (سيبويه، ١٩٨٨م، ٣: ٢٩١). و(دون، كظروف أخرى، جامد الوضع، أي: غير مأخوذ من فعل. وهو مبهم لا يتم معناه إلا بالإضافة إلى غيره. ولعل كثرة استعماله ظرفاً هو ما دعا النحويين إلى الاختلاف في تصرفه، فذهب سيبويه إلى ملازمته الظرفية، وذهب الأخفش إلى تصرفه فيخرج عن الظرفية فيكون مبتدأ. قال السيوطي: «وهو ممنوع التصرف عند سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه يتصرف لكن بقله وخرج عليه: ❀ وَأَنَا مِمَّا الصَّالِحُونَ وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ ❀ [الجن: ١١] فَقَالَ [الأخفش] (دون، مُبْتَدَأٌ، وَبَنِي لِإِضَافَتِهِ إِلَى مَبْنِيٍّ، وَالْأُولُونَ قَالُوا تَقْدِيرُهُ مَا دُونَ ذَلِكَ فَحَذَفَ مَا، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونُهَا ❀ ...

وَقَالَ:

وَعَبْرَاءُ يَحْمِي دُونَهَا مَا وَرَاءَهَا ❀ ...» (السيوطي، د.ت. ٢: ٢١٣)

والحق أن هذا ما يفهم من قول سيبويه أيضاً في الكتاب: «وإن شئت قلت: هو دونك، إذا جعلت الأول الآخر ولم تجعله رجلاً» (سيبويه، ١٩٨٨م، ١: ٤٠٩) أي: هو مبتدأ

فيكون سيبويه سابقاً الأخفش في هذا، ومعنى ذلك أن دون ظرف مكان يغلب عليه ملازمة ظرفية؛ ولكنه يخرج عن النصب على الظرفية ليكون اسم مكان مرفوعاً على الابتداء أو على الفاعلية كما في الشواهد التي ساقها السيوطي.

«دون» الاسمية

وانتقل استعمال «دون» من دلالة على المكان الظرف للدلالة على مطلق المكان أو المكانة قال سيبويه: «وقد يقولون: هو دُونٌ، في غير الإضافة، أي: هو دُونٌ من القوم، وهذا تَوْبٌ دُونٌ، إذا كان رَدِيئاً» (سيبويه، ١٩٨٨م، ١: ٤١٠)، وجاء في معجم «المحكم»: «وَرَجُلٌ دُونٌ: ليس بلاحق. وهو مِنْ دُونِ النَّاسِ وَالْمَتَاعِ، أي: مِنْ مُقَارِبِهِمَا. وَقَالَ اللَّحْيَانِيُّ: رَضِيْتُ مِنْ فُلَانٍ بِأَمْرٍ مِنْ دُونِ. قَالَ: وَيُقَالُ: إِنَّ أَكْثَرَ كَلَامِ الْعَرَبِ فِي هَذَا أَنْ يُقَالَ: أَنْتَ رَجُلٌ مِنْ دُونٍ، وَهَذَا شَيْءٌ مِنْ دُونٍ. يَقُولُونَهَا مَعَ (مِنْ)، وَقَدْ تُقَالُ بِغَيْرِ (مِنْ)» (ابن سيده، ٢٠٠٠م، ٩: ٤٣٥)، وقال الجوهري: «والدُونُ: الحقير الخسيس. وقال:

إذا ما علا المرء رَامَ الْعَلَاءِ ❁ وَيَقْنَعُ بِالْدُونِ مَنْ كَانَ دُونًا» (الجوهري، ١٩٨٧م، ٥: ٢١١٥).

إعراب «دون» وبنائه

مضى أن (دون) اسم متمكن فهو معرب منصرف، ولكن (دون) الظرفية قد تبنى عند إضافتها إلى مبني كغيرها من المبهمات، قال أبو حيان: «وقال الأخفش في قوله: ﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١] إن دون مبتدأ، وبني لإضافته إلى مبني» (أبو حيان، ١٩٩٦م، ٨: ٥٨-٥٩). قال السيوطي: «من الظروف التي تبنى جوازاً لا وجوباً أسماء الزمان المبهمة إذا أضيفت إلى مبني مفرد نحو (يَوْمِيذٌ، وَحِينِيذٌ) وألحق بها الأكثرُونَ كل اسم ناقص الدلالة كـ(غير) و(مثل) و(دون) و(بين) فبنوه إذا أضيف إلى مبني نحو مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرِكَ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ نَطِقُونَ﴾ (٣٣) [الذاريات: ٢٣] وَقُرَيْشٍ: ﴿أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ﴾ [هود: ٨٩] بَفَتْحِ اللَّامِ وَقَالَ: ﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الجن: ١١] ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٩]، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَإِذَا مَا مِثْلُهُمْ بَشَّرُ ❁...» (السيوطي، د.ت. ٢: ٢٢٤)

تصغير «دون»

صغرت العرب بعض الظروف لتمكنها، قال الفارسي: «وصغر (دون وتحت)، لأنها أسماء متمكنة غير متضمنة معنى الحروف، ولا قائمة مقامها» (الفارسي، ١٩٩٠م، ٣: ٣٤١). ليس تصغيرها تصغيراً لذاتها؛ لأنها ليست جثة توصف بالصغر؛ ولكنهم أعربوا عن أن الزمان أو المكان أقرب، قال سيبويه: «واعلم أنك لا تحقر في تحقيرك هذه الأشياء الحين، ولكنك تريد أن تقرب شيئاً من حين، وتقلل الذي بينهما، كما أنك إذا قلت: دوين ذلك، وفويق ذلك؛ فإنما تقرب الشيء من الشيء وتقلل الذي بينهما وليس المكان بالذي يحقر» (سيبويه، ١٩٨٨م، ٣: ٤٨٥).

وورد في التراث تصغير لهذا الطرف هو «دوينة»، قال ابن سيده: «فأما ما أنشده ابن جني من قول بعض المولدين [أبو عبد الله الشجري]:
وقامت إليه خذلة الساق أعلقت به منه مسموماً دؤينة حاجبه
فإني لا أعرف (دون)، توثت بعلامة تأنيث ولا بغير علامة، ألا ترى أن النحويين كلهم قالوا: الظروف كلها مذكرة إلا (قدام) و(وارة). فلا أدري ما الذي صغره هذا الشاعر، اللهم إلا أن يكونوا قد قالوا: هو دؤنته، فإذا كان كذلك فقولته (دؤينة حاجبه) حسن، على وجهه» (ابن سيده، ٢٠٠٠م، ٩: ٤٣٤، وانظر: ابن جني، ١٩٥٢م، ١: ٢٤٢).

الفعل من «دون»

هذا الطرف جامد لم يؤخذ من غيره؛ وعلى الرغم من أن اللغويين نصوا على أنه لا فعل منه قيل إنه أخذ منه فعل بمعناه، قال الجوهري: «دون: نقيض فوق، وهو تقصير عن الغاية. ويكون ظرفاً. والدون: الحقير الخسيس. وقال:

إذا ما علا المرء رام العلاء ويقنع بالدون من كان دونا
ولا يشتق منه فعل. وبعضهم يقول منه: دان يدون دونا، وأدين إدانة» (الجوهري، ١٩٨٧م، ٥: ٢١١٥).

اسم التفضيل من «دون»

وأما اسم التفضيل (أدون)، فنفي الأزهرى أخذه منه، قال: «ولم يقولوا فيه: ما أدونه ولم يصرف فعله كما يقال: رجل نذل بين النذالة» (الأزهرى، ٢٠٠١م، ١٤: ١٢٤)، ولكن قال ابن سيده: «وقال ابن جني - في شيء دون، ذكره في كتابه الموسوم بالمعرب: (وذلك أقل الأمرين وأدونهما، فاستعمل منه أفعل، وهذا بعيد، لأنه ليس له فعل فتكون هذه الصيغة

مبنيّة منه، وإنّما تُصاغ هذه الصيغة من الأفعال، كقولك: أَوْضَعُ منه، وَأَرْفَعُ منه، غير أنّه قد جاء من هذا شيءٌ ذَكَرَهُ سَيَّبُوه. وذلك قولهم: أَحْنَكُ الشَّاتَيْنِ، وَأَحْنَكُ البَعِيرَيْنِ، كما قالوا أَكَلُ الشَّاتَيْنِ، كأنَّهُم قالوا: حَنَكَ ونحو ذلك، فَإِنَّمَا جَاؤُوا بِأَفْعَلَ على نحوه هذا وإن لم يَتَكَلَّمُوا به. وقالوا: أَبَلُ النَّاسِ كُلِّهِمْ، كما قالوا: أَرَعَى النَّاسِ كُلَّهُمْ، وكأَنَّهُم قالوا: أَبَلُ يَأْبَلُ، وقالوا: رَجُلٌ إِبِلٌ، وإن لم يَتَكَلَّمُوا بِأَفْعَلَ. وقالوا: أَبَلُ النَّاسِ بِمَنْزِلَةِ أَبَلُ منه. وهذه الأشياء التي ليسَ فيها فعلٌ ليسَ القياسُ أن يُقالَ فيها: أَفْعَلُ منه، ونحو ذلك. وقد قالوا: فلانُ أَبَلُ منه، كما قالوا: أَحْنَكُ الشَّاتَيْنِ. (ابن سيده، ٢٠٠٠ م، ٩: ٤٣٥)، ومن استعمال (أدُون) «وهذا أيضاً مَثَلٌ صَرَبَهُ لِرَجْلَيْنِ، أَحَدَهُمَا أَرَفَعَ وَأَضْرَبَ، وَالْآخَرَ أَدَوْنَ وَأَنْفَع» (ابن قتيبة، ١٩٧٧ م، ٢: ١٧٦)، «وإن كان ذلك قد كان منك فلا تجعلني أدَوْنَ الرجلين عندك» (ابن جني، ١٩٥٢ م، ١: ٢٢٢)، ومثله «ومن وجه آخر أن قولك: يا زيد، لما طرد فيه الضم، وتَمَّ به القول، جرى مجرى ما ارتفع بفعله أو بالابتداء، فهذا أدَوْنَ حالي (يا)» (ابن جني، ١٩٥٢ م، ٢: ٢٨٢)، ومن ذلك «ومنهم من يقول: السَّوَّةُ وَالْجَيَّةُ، وهو أدَوْنَ اللغتين وأضعفهما» (ابن جني، ١٩٩٩ م، ١: ٢٤٣)، ومنه «وَقَالَ: لَا أَحَدَ أَدَوْنَ مِمَّنْ يَتَزَيَّنُ لِدَارِ فَايَبَةِ وَيَتَحَمَدُ إِلَى مَنْ لَا يَمْلِكُ ضُرَّهُ وَلَا نَفْعَهُ» (أبو نعيم الأصبهاني، ١٩٧٤ م، ١٠: ٢٣١)، ومنه «قَالَ ابْنُ جَرِيحٍ: كَيْفَ يَمْشِي بِجَنَازَةِ الرَّجُلِ قَالَ: يُسْرِعُ بِهِ. قَالَ: فَالمرأة؟ قَالَ: يُسْرِعُ بِهَا أَيضاً؛ وَلَكِنْ أَدَوْنَ مِنَ الإِسْرَاعِ بِالرَّجْلِ» (الزمخشري، ١٩٧١ م، ١: ٣٤٤)، ومنه «فيعرب بدلاً، ولا يعرب بيانا. لأن البيان لا يكون أدَوْنَ في التعريف من المبيّن» (الجوهرى، ٢٠٠٤ م، ٢: ٧٨٤)، ومنه «إلا أن حرمة الرضاع أدَوْنَ من حرمة النسب» (خالد الأزهرى، ٢٠٠٠ م، ٢: ٤٢١)، ومنه «إنما يقال في أشياء متعددة مختلفة الأثمان أدَوْنَ ما فيها بدرهم وما عداه أكثر من درهم» (ناظر الجيش، ٢٠٠٧ م، ٥: ٢٣١٨)، وما أنكره الأزهرى وابن سيده، أثبتته ابن عباد، قال: «وهذا أدَوْنَ ذاك» (ابن عباد، ١٩٩٤ م، ٩: ٣٥٩)، واسم التفضيل هذا مستعمل في لهجات الجزيرة اليوم بشيء من التغير اللفظي فهم يقولون «أدُون منه، على وزن «أقول».

اسم الفعل من «دون»

لاحظ النحويون أن من تراكيب اللغة ما لا يمكن تصنيفه في سياقه تصنيفاً صرفياً في أحد أقسام الكلم الثلاثة؛ لأنه يستعمل استعمال الأفعال؛ ولكنه يختلف بصفاته عن الفعل؛ ولذلك أطلقوا عليه مصطلح «اسم الفعل»؛ إذ الاسم أعم أقسام الكلم وأكثرها اشتمالا على المنفرقات، فكل ما عبر به عن شيء هو اسم له، فالأسماء تأتي للمعاني كما تأتي للذوات، وحاول النحويون أن يصوغوا لهذا التركيب حداً يبينه، فاسم الفعل «هو ما ناب عن الفعل

معنى وعملاً، وليس فضلة في الكلام، ولا متأثراً بعامل يدخل عليه، فلا يقع مبتدأً ولا فاعلاً ولا مفعولاً ولا غير ذلك، بخلاف الحرف؛ فإنه وإن ناب عن الفعل يقع فضلة، والمصدر والصفة فإنهما، وإن نابا عن الفعل، يتأثران بالعامل» (الفاكهي، ١٩٨٨م، ص ١٨٠).

ولاحظ النحويون أن اسم الفعل على قسمين مرتجل ومنقول، «وحدَّ اسم الفعل المرتجل هو: ما وضع من أول الأمر اسماً للفعل، بأن لم يوضع في الأصل لشيء، بل اخترع ابتداءً اسماً للفعل: كـ«شَتَّانَ» و«صَهْ» فهو اسم فعل على أول أحواله» (الفاكهي، ١٩٨٨م، ص ١٨١). و«حد اسم الفعل المنقول هو ما وضع لغيره أي: لغير اسم الفعل، بأن كان موضوعاً في الأصل لشيء ثم نقل من ذلك الغير أي: الشيء إليه، فهو اسم فعل ثاني أحواله. ونقل إما من ظرف، نحو: مكانك، بمعنى: اثبت، وعندك ولديك ودنك، بمعنى: خذ، أو جار ومجرور، نحو: إليك، بمعنى: تَنَحَّ، وعليّ، بمعنى: أَوْلِي، وعليك، بمعنى: الزم، ومنه: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [المائدة: ٥٠١]، أو مصدر استعمل فعله، نحو: رويداً زيداً، بمعنى: أمهله، أو أهمل، وذلك قولهم: بَلِّهْ زَيْدًا، أي: دَعَهُ» (الفاكهي، ١٩٨٨م، ص ١٨١-١٨٢).

وقد عالج اللغويون والنحويون اسم الفعل «دُونَك»، فبينوا الغرض من استعماله، فذكره المبرد في معرض كلامه عن اسم الفعل «فَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: (صه، ودمه، ورايه) يَا فَتَى: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ يَزِيدَكَ مِنَ الْحَدِيثِ، وَرَايَهَا، يَا فَتَى، إِذَا كَفَفْتَهُ، وَرَايَهَا، يَا فَتَى: إِذَا أُغْرِيَتْهُ وَكَذَلِكَ (عَلَيْكَ، زَيْدًا، وَدُونَكَ، زَيْدًا)» (المبرد، ١٩٩٤م، ٣: ٢٥) وبين النحويون ما يتصل بذلك من أحكام يقتضيها استعماله اسم فعل. وقد جعله السيرافي من النوع الثاني من أنواع اسم الفعل، قال: «والضرب الثاني: وهي الأسماء المضافة، ومنها أيضاً ما يتعدى وما لا يتعدى، فأما المتعدي فنحو: دونك زيداً» (ابن السراج، ١٩٩٦م، ١: ١٤١). وهي كالفعل من حيث المعنى، قال السيرافي: «أما قولك: دونك زيداً، ودونكم إذا أردت (تأخر) فنظيرها من الأفعال جئت يا فتى، يجوز أن تخبر عن مجيئك لا غير، وجائز أن تعديها فتقول: جئت زيداً» (ابن السراج، ١٩٩٦م، ١: ١٤٤)، وفي قول ابن السراج علقه بغرض المتكلم، فإن أراد الأمر بالأخذ عدى (دونك، مثل: دونك زيداً، وإن أراد الأمر بلزوم المكان وعدم التقدم قال (دونك)، وهو استعمال مستمر في لغة الناس إلى يومنا هذا فهم يقولون: دونك أي: توقف، يستعملونه في النهي عن فعل مادي أو معنوي.

ومن شرح معنى اسم الفعل (دونك)، ما جاء في معجم (المحكم) «وَدُونَكَ الشَّيْءَ، وَدُونَكَ بِهِ: أَي: حُذِهِ» (ابن سيده، ٢٠٠٠م، ٩: ٤٣٥)، ويراد به الأمر بالأخذ وربما الإغراء، جاء في معجم (الصاحح) «ويقال في الإغراء بالشيء: دُونَكَ». قال تميم للحجاج لما قتل صالح بن

عبد الرحمن: أقبرنا صالحًا - وكان قد صلبه - فقال: دونكموه - أي أقبرت القوم قتيلاًهم: أعطيتهم إياه يقبرونه. (الجوهري ٥: ٢١١٥). ويشير السيرافي إلى حكمة استعمالهم هذه الأسماء لا الأفعال بقوله: «وفي دونك زيدًا، أي: خذ من أسفل من موضعك. وتحصيل هذا خذ من دونك زيدًا، وخذ من عندك زيدًا، وخذ من عليك زيدًا» (السيرافي، ٢٠٠٨م، ٢: ١٤٩)، فالأخذ هنا ليس مجرد أخذ بل هو أخذ لما هو دون الآخذ، ويشعر هذا بتفوق الآخذ وسطوته. ويبين لنا السيرافي علاقة اسم الفعل بالفعل، فالأصل للفعل والفرع لاسم الفعل «قال أبو سعيد: اعلم أن الأمر والنهي هما بالفعل فقط؛ لأنك إنما تأمر بإيقاع فعل، وتنهى عن إيقاع فعل، وربما أمرت باسم هو في المعنى واقع موقع الفعل، كقولك: عندك زيدًا، ودونك زيدًا في معنى: خذ زيدًا، وكقولك: حذار زيدًا، في معنى: احذر زيدًا» (السيرافي، ٢٠٠٨م، ١: ٤٩١).

ومعنى هذا أن اسم الفعل ناب عن الفعل الأصلي وهذا يوحي بأن الفعل حذف، وهذا ما يبينه ابن جني إذ يذهب إلى أن الاستعمال هنا جرى فيه اطراح الفعل وحذفه، قال: «ومن ذلك ما حذف من الأفعال وأنيب عنه غيره مصدرًا كان أو غيره؛ نحو ضربًا زيدًا وشتما عمراً. وكذلك دونك زيدًا وعندك جعفرًا، ونحو ذلك من الأسماء المسمى بها الفعل. فالعمل الآن إنما هو لهذه الظواهر المقامات مقام الفعل الناصب» (ابن جني، ١٩٥٢م، ١: ٢٦٥). فاسم الفعل «دونك، إذن هو فعل أمر، وفعل الأمر لا يكون إلا للمخاطب؛ ولذلك قال ابن جني: «لا تقول: دونه زيدًا، ولا عليه جعفرًا، كقولك: دونك زيدًا، وعليك سعدًا» (ابن جني، ١٩٩٩م، ١: ٣١٤). ويستدل السيرافي في تقرير ذلك بالقياس «ولم تتوسّع في دونك وعندك لأنهم لم يقولوا: دوني وعندني، ولا يجب أن نقيس ذلك لأنه قد يجوز أن يكون فعل منه متعدّد ولا يتعدى نظيره» (السيرافي، ٢٠٠٨م، ٢: ١٥١).

وتثير هذه النياية سؤالاً عن سرّ اصطفاء تراكيب بأعيانها لتتوب عن الفعل، فإن قال قائل: لم خصت العرب عندك وعليك ودونك، بإقامتها مقام الأفعال من بين سائر الظروف؟ قيل له: لأن الفعل لا يجوز أن يضمّر إلا أن يكون عليه دليل من مشاهدة حال أو غير ذلك، فلمّا كان (علي، للاستعلاء، والمستعلي يرى ما تحته، وكذلك عندك، للحضرة، ومن حضرته تراه، وكذلك (دون، للقرب، فلمّا كانت هذه الظروف أخصّ من غيرها، جاز فيها ذلك» (ابن الوراق، ١٩٩٩م، ص ٣٥٦).

واقترضت هذه النياية أن يوافق اسم الفعل ما ناب عنه من الفعل من حيث التعدي واللزوم، فما كان فعله متعدّدًا فهو متعدّد وما تعدى فعله إلى مفعولين تعدى إلى مفعولين، وما

كان فعله لازماً فهو لازم، وقد مرّ تلميح السيرافي إلى ذلك، وأما التصريح فنجده في قول الفارسي: «قال أبو إسحاق: يعني: أن (عليك زيداً) يتعدى إلى مفعول (وعليّ زيداً) يتعدى إلى مفعولين، وأن هذا ليس بقياس. (فَعَلِيٌّ) بمنزلة (أُولِنِي)، ولا يجيء (دونك) متعدية، فتقول (دونني زيداً)، لأنه ليس كل شيء معناه (أُولِنِي) يتعدى كما يتعدى (أُولِنِي)» (الفارسي، ١٩٩٠م، ١: ١٧١).

وعلى الرغم من تصنيفهم هذه التراكيب في الأسماء لم تقتض ما تقتضيه الأسماء من وظائف تكون بها معربة أو في موضع إعراب؛ لأنها في الاستعمال مستعملة كالأفعال «وذلك أن عليك ودونك وعندك إذا جُعِلن أسماء للفعل لسن منصوبات المواضع، ولا هن متعلقات بالفعل مُظَهراً ولا مُضَمراً، ولا الفتحة في نحو: دونك زيداً فتحة إعراب كفتحة الظرف في نحو قولك: جلست دونك؛ بل هي فتحة بناء؛ لأن الاسم الذي هو عندك زيداً بمنزلة صَهْ ومَهْ، لا إعراب فيه، كما لا إعراب في صَهْ ومَهْ وَحَيْهَلْ، غير أنه بُني على الحركة التي كانت له في حال الظرفية» (ابن جني، ١٩٩٩م، ١: ١٨٥).

ولأن (دُونَك) ونحوها اسم فعل لا فعل حقيقة، وهو فرع عن أصل والفرع ينحط عن أصله في الأحكام؛ وجد النحويون أنه لا يؤكد بالنون كما يؤكد الفعل، قال المبرد في «باب ما لا يجوز أن تدخله النون خفيفة ولا ثقيلة وذلك ما كان مما يوضع موضع الفعل وليس بفعل، و(دُونَك) زيداً، و(وَرَاءَك) أوسع لك، و(عِنْدَك) يَا فَتَى: إذا حذرت شيئاً بقربه فكل هذه لا تدخلها نون، لأنها ليست بأفعال، وَإِنَّمَا هي أسماء للفعل» (المبرد، ١٩٩٤م، ٣: ٢٥). ولفرعيتهما هذه لم تتصرف جملتها بل جاءت جامدة لا تتقدم بعض عناصرها على بعض، قال المبرد: «ولا يجوز أن تقدم فيه ولا تؤخر، فتقول: زيداً عليك، وزيدا دونك» (المبرد، ١٩٩٤م، ٣: ٢٨٠). على أن هذا الحكم لم يسلم من الخلاف الذي مرده معاندة الاعتماد في التقييد على الاستقراء الناقص، قال الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أن (عليك) ودونك، وعندك، في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها، نحو: زيداً عليك، عمراً عندك، وبكراً دونك. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين» (الأنباري، ٢٠٠٧م، ١: ١٨٤).

وكان السيرافي من قبل عرض لرأي إمام أهل الكوفة في إعراب قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]. وقال الكسائي (كتاب الله، منصوب بعليكم، كأنه قال: «عليكم كتاب الله، وأكثر النحويين يدفعون

هذا، لأن الإغراء بهذه الحروف وليس لها قوّة الفعل، ولا يحسن أن تقول: زيّدًا دونك، وزيّدًا عليك، كما تقول: زيّدًا خذ، وإنما تعلق في جواز هذا بقول الشاعر:

يا أيّها المائح دلوي دونكا ❁ إني رأيت الناس يحمدونكا

وليس في هذا حجّة، لأنّه يجوز أن يكون دلوي في موضع رفع كأنه قال: دلوي عندك، كما تقول: دلو زيد بقربك استدعاءً للمئها، وإن لم يكن ذلك في لفظ الفعل، وهو حملة على أنه في موضع نصب، وأن العامل فيها «دونكا»، وقد يجوز عند بعض النحويين أن يكون العامل فيها مضمراً كأنه قال: املاً دلوي، والدليل على أن هذا يجوز أنه لو قال: يا أيّها المائح دلوي، ولم يزد على ذلك لجاز: لأنّ الحال التي هم فيها تدل عليه» (السيرافي، ٢٠٠٨م، ٢: ٢٦٨). وليس ما نسبته الأنباري إلى الفراء دقيقاً فالفراء يرجح مذهب البصريين؛ ولكنه لا يرد المذهب الآخر بل يفسره، قال: «وقوله كتاب الله عَلَيْكُمْ كقولك: كتاباً من الله عليكم. وقد قال بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتاب الله. والأول أشبه بالصواب. وقلما تقول العرب: زيّدًا عليك، أو زيّدًا دونك. وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمّر قبله، وقال الشاعر:

يا أيّها المائح دلوي دونكا ❁ إني رأيت الناس يحمدونكا

الدلو رفع، كقولك: زيّد فاضربوه. والعرب تقول: الليل فبادروا، والليل فبادروا. وتنصب الدلو بمضمّر في الخلفة كأنك قلت: دونك دلوي دونك» (الفراء، ١٩٥٥م، ١: ٢٦٠). والذي ينتهي إليه هنا هو منع تقديم مفعول «دونك» عليها ولا يلتفت إلى الشواهد القليلة التي يتطرق إليها الاحتمال فلا يصح بها الاستدلال.

ثانياً: دلالات «دون» السياقية

١- دلالات «دون» المجردة

تجيء كلمة «دون» في السياقات الاستعمالية بمعان متعددة مختلفة، من ذلك أنها تجيء بمعنى حرف النفي «لا»، مثل «الهُجُوعُ: نوم الليل دون النهار» (الفراهيدي، ١٩٨٠م، ١: ٩٨)، أي: الهجوع نوم الليل لا النهار، ومثل «وتقول زعمت أني لا أحبّها، ويجوز في الشعر: زعمتني لا أحبّها. قال [أبو ذؤيب الهذلي]:

فإن تزعميني كنت أجهل فيكم ❁ فإنني شريت الحلم بعدك بالجهل

وأما في الكلام فأحسن ذلك أن توقع الزعم على أن، دون الاسم» (الفراهيدي، ١٩٨٠م، ١: ٣٦٥)، أي: على «أن»، لا على الاسم، يقصد أن الأحسن في الكلام تعدية الفعل إلى المصدر المؤول من أن وجملتها، فيقال: زعمت أنني، لا زعمتني؛ لأن المزعوم القول لا الشخص، ومثل «والجميع: الرعاء مهموز على فعال رواية عن العرب قد أجمعت عليه دون ما سواه»

(الفراهيدي، ١٩٨٠ م، ٢: ٢٤٠)، أي: أجمعت عليه لا على ما سواه من الجموع الممكنة؛ إذ القياس (رُعاة)، جاء في معجم العين «ويجوز على قياس أمثاله: راع ورُعاة مثل داع ودُعاة» (الفراهيدي، ١٩٨٠ م، ٢: ٢٤٠)، ومن جموعه (رُعَيان). ومثل «وقال بعضهم: العُراهم الطويلُ الضَّخْم، قال [زيادة بن زيد]:

فَعَوَّجَتْ مُطَرِّدًا عُرَاهِمًا ❁ ...

وقال بعضهم: العُراهم نعتٌ للمؤنث دون المذكر. وقال آخر: الذَّكر عُرَاهِم والأُنثى عُرَاهِمَة» (الفراهيدي، ١٩٨٠ م، ٢: ٢٨١)، أي: نعت للمؤنث لا المذكر. ومثله «ورجل قَحْطِيٌّ: أَكُول لا يُبْقِي على شيءٍ من الطعام، من كلام أهل العراق دون أهل البادية» (الفراهيدي، ١٩٨٠ م، ٣: ٣٩)، أي: من كلام أهل العراق لا البادية. ومثل «والحِرَابُ جمع الحَرْبَة دون الرُّمَح»، (٣: ٢١٤)، أي: لا الرمح. ومثله «الحَوْص: ضِيقٌ في إحدى العينين دون الأخرى» (الفراهيدي، ١٩٨٠ م، ٣: ٢٦٩)، أي: لا الأخرى.

وتأتي (دون، بمعنى (قبل)، مثل «ورجلٌ مُنْقَطِعٌ به أي: انقطع به السَّفَر دون طيِّه [في النص المطبوع من المعجم (طية، تصحيف، والصواب ما أثبتته]. (الفراهيدي، ١٩٨٠ م، ١: ١٣٥)، أي: انقطع به السَّفَر قبل طيِّه، ومثله «وقولهم: ارضَ من الرُّكْبِ بالتعليق، يضربُ مثلًا للرجلِ يُؤمَّرُ بأنَّ يَقنَعَ ببعض حاجته دون إتمامها» (الفراهيدي، ١٩٨٠ م، ١: ١٦٤)، أي: قبل إتمامها، ومثل «والشُّعار: ما استشعرت به من اللباس تحت الثياب. سمي به لأثفه يلي الجسد دون ما سواه من اللباس» (الفراهيدي، ١٩٨٠ م، ١: ٢٥٠)، أي: قبل ما يلبس من سائر اللباس، ومثل «وتقول: أنت الشُّعار دون الدُّثار، تصفه بالقرب والمودَّة». (الفراهيدي، ١٩٨٠ م، ١: ٢٥١)، أي: أنت الشُّعار قبل الدُّثار. ومثل «والصُّبُوح: ما يُشْرَبُ بالغدَاة فما دون القائلة» (الفراهيدي، ١٩٨٠ م، ٣: ١٢٥)، أي: فما قبل القائلة.

وتأتي (دون، بمعنى (قدَّام)، كما في قول الشاعر:

يَأْتِي عَلَى النَّاسِ لَا يَلْوِي عَلَى أَحَدٍ ❁ حَتَّى التَّقِينَا وَكَأَنْتَ دُونَنَا مُضِرٌّ

فَاعِل (يَأْتِي، ضمير الرَّاكِب. و(يلوي): مضارع لوى بِمَعْنَى توقف وعرج، أي: يمر هَذَا الرَّاكِب على النَّاسِ وَلَمْ يعرج على أَحَدٍ حَتَّى أَتَانِي؛ لِأَنِّي كُنْتُ صديقَه. و(دون، بِمَعْنَى (قدَّام). (البغدادي، ١٩٩٧ م، ١: ١٩٢).

وتأتي (دون، بمعنى (تحت)، مثل «والكُرَاعُ من الإنسان ما دون الركبة، ومن الدواب ما دون الكعب» (الفراهيدي، ١٩٨٠ م، ١: ١٩٩)، أي: تحت الركبة، ومثله «الحِصْن: ما دون الإبط إلى الكَشْح» (الفراهيدي، ١٩٨٠ م، ٣: ١٠٥)، أي: تحت الإبط، ومثل «ابن عرس: دويبة

دون السُّنُورِ أَشْتَرُ أَصَكَّ» (الفراهيدي، ١٩٨٠ م، ١: ٣٢٩)، أي: تحته حجماً أي: أضال منه، ومثل «والتعزيرُ: ضربٌ دونَ الحدِّ» (الفراهيدي، ١٩٨٠ م، ١: ٣٥١)، أي: تحته في درجة العقاب أي: أقل من الحدِّ. ومثل «والحقُّ: دونَ الجذع من الإبل بسنة» (الفراهيدي، ١٩٨٠ م، ٧: ٣)، أي: الحقُّ تحت الجذع سنّاً، أي: أصغر منه. ومثله «والحمّمةُ: صوتُ الفرسِ دونَ الصوتِ العالي» (الفراهيدي، ١٩٨٠ م، ٣: ٣٥)، أي: تحت الصوتِ العالي أي: أخفض منه، ومثله «السُّحُّقُ: دونَ الدَّقِّ، وفي العَدُوِّ دونَ الحُضْرِ وفوق السُّحُّج» (الفراهيدي، ١٩٨٠ م، ٣: ٣٦)، أي: تحت الدَّقِّ، فالمدقوقُ أنعم من المسحوق، والعدوُّ تحت الحضرِ سرعةً، أي: أقل سرعةً. ومثله «الحمصيصُ: بقلّة دونَ الحمّاضِ في الحموضة، طيّبة الطعم» (الفراهيدي، ١٩٨٠ م، ٣: ١٢٧)، أي: تحت الحمّاضِ حموضة أي: أقل حموضة. ومثله «والفلحُ: الشَّقُّ في الشِّفّةِ في وَسَطِهَا، رجلٌ أَفْلَحَ وامرأةٌ فَلَحاءُ دونَ العَلَمِ» (الفراهيدي، ١٩٨٠ م، ٣: ٢٣٣)، أي: تحت العلم، أقل شقاً.

وتأتى (دون) بمعنى (غير)، مثل «الحشَمُ: خَدَمُ الرجلِ وَمَنَ دونَ أهله من ولده وعياله» (الفراهيدي، ١٩٨٠ م، ٣: ٩٩)، أي: وَمَنَ غيرُ أهله من ولده وعياله. وتأتى (دون) بمعنى (من غير) مثل «وقوله: لو كان حلو المَعْجَمِ، أي: لو كان محمود الخُبْرِ كان قد تمَّ أمره ولكنه جمال دون خُبْر. قال أبو ليلى: المَعْجَمُ: هاهنا المذاق. عَجْمَتُهُ: نُقْتُهُ» (الفراهيدي، ١٩٨٠ م، ١: ٢٣٩)، أي: جمال مظهر من غير حمد مخبر.

٢. دلالات <من دون>

استعملت (دون) في السياقات العربية بدلالات متعددة، وتدخل عليها (من) فيكون لها دلالتان، إحداهما أن تكون بمعنى (غير)، والأخرى أن تكون بمعنى (أقل).
قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ [يونس ٣٧]، جاء في تفسير الجلالين: ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ ﴾ أي: افتراءً ﴿ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ أي: غيره» (المحلي والسيوطي، د.ت، ص ٢٧٢). ومثله «والراشِنُ: الذي يتحين وقت الطعام فيأتي من دون أن يدعى إليه» (ابن فارس، ١٩٨٦ م، ١: ٣٧٨)، أي: من غير أن يدعى. ومثله «يَرْمِي الكَلَامَ عَلَى عَوَاهِنِهِ، إِذَا قَالَهُ بِمَا أَدَاهُ إِلَيْهِ ظَنَّهُ مِنْ دُونِ يَقِينٍ» (ابن فارس، ١٩٧٩ م، ٤: ١٧٦)، أي: من غير يقين. ومثله «فإن عُقد بشهود من دون ولي أو بولي من دون شهود كان باطلاً» (الحميري، ١٩٩٩ م، ١١: ٧٢٨٧). ومثله «وَأَنْ يَضَعُوا كَاسْتِي حِجَامَةً، ويمصون الدَّم من دون الضَّرْبِ على الرَّأْسِ» (الأحمد نكري، ٢٠٠٠ م، ٤: ٦٥).

وتأتي (من دون، مثل دون) بمعنى (تحت) حقيقة أو مجازاً، مثله «وَوَجْهُ الْفَرَسِ: مَا أَقْبَلَ عَلَيْكَ مِنَ الرَّأْسِ مِنْ دُونَ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ» (ابن سيده، ٢٠٠٠ م، ٤: ٣٩٦)، أي: من تحت منابت شعر الرأس حقيقة. ومثله «وَاللِّدْيَانِ: صَفَقَا الْعُنُقِ مِنْ دُونَ الْأُذُنَيْنِ، (الفراهيدي، ١٩٨٠ م، ٨: ٩)، أي: من تحت الأذنين حقيقة. ومثله «وَفِي الْأَنْفِ الْقِصْبَةُ وَهِيَ الْعِظْمُ وَفِيهِ الْمَارِنُ وَهُوَ مَا لَانَ مِنْ دُونَ الْعِظْمِ» (الدقيقي، ١٩٨٥ م، ص ٢٥٩)، أي: تحت العظم وهو أسفل الأنف. ومن المجاز «وَأَثْنَاءُ الْقَوْمِ: الَّذِينَ دُونَ السَّادَةِ، فَلَانَ مِنْ ثَنَاءِ بَنِي فَلَانَ، وَمَنْ ثَنِيَانِهِمْ إِذَا كَانَ مِنْ دُونَ سَادَاتِهِمْ». (ابن دريد، ١٩٨٧ م، ٢: ١٠٣٧)، أي: تحته أو من تحته مجازاً، ومثله وَمِنْهُ حَدِيثُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّهُ قَالَ لَزَيْدِ الْخَيْلِ: «مَا وَصَفَ لِي أَحَدٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَرَأَيْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ إِلَّا رَأَيْتَهُ مِنْ دُونَ الصِّفَةِ لَيْسَكُ» (الزمخشري، ١٩٧١ م، ٣: ٣٣٨)، أي: تحت الصفة بمعنى أقل منها. ومثله «وَالشَّارِفُ: النَّاقَةُ الَّتِي قَدْ أَسْنَتَتْ مِنْ دُونَ النَّابِ» (ابن عباد، ١٩٩٤ م، ٧: ٣٢١)، أي: تحت الناب بمعنى أصغر منها سنّاً.

وتأتي (من دون، مثل دون) بمعنى (لا) فكأن (من، زائدة، من ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٩٤]، أي: لا للناس. وقوله: ﴿إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، أي: لا للمؤمنين. ومن ذلك «وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ، أَي: عَبْدَ الطَّاغُوتِ مِنْ دُونَ اللَّهِ» (الفراهيدي، ١٩٨٠ م، ٢: ٤٩)، أي: لا الله. ومثله «تَوَخَّيْتُ أَمْرَ كَذَا أَي: تَيَمَّمْتَهُ مِنْ دُونَ مَا سِوَاهُ» (الفراهيدي، ١٩٨٠ م، ٤: ٣١٩)، أي: لا ما سواه. ومثل «ثُمَّ يَسْتَعْمَلُ فِي أَحَدِهِمَا مِنْ دُونَ الْآخَرِ» (الزبيدي، ١٩٦٥ م، ٢٦: ٦٠). «الْمُحَرَّمُ، كَمُعْظَمِ: أَوَّلُ الشُّهُورِ الْعَرَبِيَّةِ ... وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ: أَدْخَلُوا عَلَيْهِ اللَّامَ مِنْ دُونَ الشُّهُورِ» (الزبيدي، ١٩٦٥ م، ٣١: ٤٦٩)، أي: لا الشهور.

وتأتي بمعنى (سوى)، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ أُمَّرَاتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ [القصص: ٢٣]، جاء في تفسير الجلالين «﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ بِئْرٍ فِيهَا أَي: وَصَلَ إِلَيْهَا ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً﴾ جَمَاعَةٌ ﴿مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ﴾ مَوَاشِيَهُمْ ﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ﴾ سِوَاهُمْ ﴿أُمَّرَاتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ تَمْنَعَانِ أَغْنَاهُمَا عَنِ الْمَاءِ» (المحلي والسيوطي، د.ت.، ص ٥١٠).

وتأتي بمعنى (قبل)، مثل وفي المثل: «من دون ذلك خرط القتاد» (ابن سيده، ٢٠٠٠ م، ٦: ٢٩٨) أي: قبل ذلك، ومثله «وَيُقَالُ لِلشَّمْسِ إِذَا اشْتَدَّ حَرُّهَا وَلَمْ يَحُلْ مِنْ دُونَ شِعَاعِهَا شَيْءٌ أَنْصَلَعَتْ» (ابن سيده، ١٩٩٦ م، ٢: ٣٧٠). ومثله «وعوالي المدينة كل ما كان من جهة

نجد من المَدِينَة من قراها وعمائرها فَهِيَ الْعَالِيَة، وَمَا كَانَ من دون ذَلِكَ من جَهَة نَهَامَة فَهِيَ السَافِلَة» (السبتي، ١٩٧٨ م، ٢: ١٠٨)، أي: قبل ذلك. ومثله «وَفِيهِ ذِكْرُ الشَّرَاةِ، وَهُوَ بِفَتْحِ الشَّيْنِ: جَبَلٌ شَامِخٌ من دون عُسْفَانَ» (ابن الأثير، ١٩٧٩ م، ٢: ٤٦٩)، أي: قبل عُسْفَانَ.

٣- دلالات «بدون» في السياق

استعملت (دون) في السياقات العربية بدلالات متعددة، وتدخل عليها الباء فيكون لها دلالتان، إحداهما أن تكون بمعنى «غير»، والأخرى أن تكون بمعنى «أقل».

من أمثلة استعمال (بدون) أي: «بغير» «وَإِذَا ذَكَرْتُ الْمَصْدَرَ مُطْلَقًا، أَوْ الْمَاضِيَ بِدُونِ الْآتِي، وَلَا مَانِعٍ؛ فَالْفِعْلُ عَلَى مِثَالِ كَتَبَ» (الفيروزآبادي، ٢٠٠٥ م، ص ٢٨)، وشرحها الزبيدي، قال «المَاضِي، وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ مَقْتَرِنٍ بِزَمَنِ مَاضٍ بِدُونِ، أَي: بِغَيْرِ الْآتِي» (الزبيدي، ١٩٦٥ م، ١: ٨١). ومثل ذلك «وبين الإبدال والإعلال عموم وخصوص من وجه، إذ وجدا في نحو: قال، ووجد الإعلال بدون الإبدال في: يقول، والإبدال بدون الإعلال في: أصيلان» (الجرجاني، ١٩٨٣ م، ص ٣١)، أي: بغير الإبدال وبغير الإعلال. ومثل «العلم الحضورى: هو حصول العلم بالشيء بدون حصول صورته بالذهن، كعلم زيد لنفسه» (الجرجاني، ١٩٨٣ م، ص ١٥٦)، أي: بغير حصول. ومثل «ويراد به ثبوت الحكم بدون العلة» (الجرجاني، ١٩٨٣ م، ص ١٧٨)، أي: بغير علة. ومثل «المباشرة: كون الحركة بدون توسط فعل آخر، كحركة اليد» (الجرجاني، ١٩٨٣ م، ص ١٩٧) أي: بغير توسط. ومثل «تَنَاءَبٌ فِي صَلَاتِهِ الصَّحِيحُ بِالْهَمْزَةِ بِدُونِ الْوَاوِ» (النسفي، ١٨٩٤ م، ص ٦) أي: بغير الواو. ومثل «وَيَأْتِرُ هُوَ الصَّحِيحُ وَيَتَرُ بِدُونِ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ التَّاءِ خَطَأً» (النسفي، ١٨٩٤ م، ص ٣٦) أي: بغير الهمزة، ومثله «وَالْأَفْلَا وَجَهَ لَصَحَّتَهُ بِدُونِ هَذَا التَّقْدِيرِ» (الزمخشري، ١٩٧١ م، ٣: ١١٠) أي: بغير هذا. ومثله «لِأَنَّ الْمَصْغَرَ فَرَعُ الْمَكْبَرِ وَيَمْتَنِعُ وَجُودُ فَرَعٍ بِدُونِ أَصْلِهِ» (الفيومي، د.ت، ص ١٢٣) أي: بغير أصله، ومثله «فَالْأَبُ مِنْ حَيْثُ هُوَ الْأَبُ لَا يُمْكِنُ تَصَوُّرُهُ بِدُونِ تَصَوُّرِ الْأَبْنِ» (الكفوي، ١٩٩٨ م، ١: ٢٥) أي: بغير تصرف. ومثله «وَلَا يُوجَدُ الْقِيَاسُ بِدُونِ الْإِجْتِهَادِ» (الكفوي، ١٩٩٨ م، ١: ٤٦) أي: بغير الاجتهاد. ومثله «وَهَذَا لَا يَتَحَقَّقُ بِالْإِشَارَةِ وَحَدَهَا بِدُونِ الْمَوْضَعَةِ بِالْقَوْلِ» (الكفوي، ١٩٩٨ م، ١: ١٣٠) أي: بغير المواضعة. «ويلي ذلك ان يَقُولُ: قَالَ لِي فَلَانٌ، وَقَالَ فَلَانٌ بِدُونِ لِي» (الزبيدي، ١٩٦٥ م، ١: ٣١) أي: بغير لي، ومثله «(و) الثَّالِثَةُ: جَبْرَيْلُ، مِثَالُ جَبْرَعِلَ»، أي: بِدُونِ يَاءٍ بَعْدَ الْهَمْزَةِ» (الزبيدي، ١٩٦٥ م، ١: ٣٥٨) أي: بغير ياء.

وأما استعمال «بدون» بمعنى «بأقل» فالنصوص الآتية، مثل «أَنَّهُ بَاعَ نَفَايَةَ بَيْتِ الْمَالِ وَكَانَتْ زَيْوفاً وَقَسِيَانَا بِدُونِ وَزْنِهَا» (الهوري، ١٩٦٤م، ٤: ٦٨) أي: بأقل من وزنها، ومثل «اللَّفَاءُ: الشَّيْءُ الْقَلِيلُ. وَمَنْ أَمْتَالَهُمْ: رَضِيَتْ مِنَ الْوَفَاءِ بِاللَّفَاءِ، أَي: بِدُونِ الْحَقِّ» (ابن دريد، ١٩٨٧م، ٢: ١٠٨٢) أي: بأقل من الحق، ومثل «تَقُولُ: اهْتَشَمْتُ نَفْسِي لِفُلَانٍ وَاهْتَضَمْتُهَا لَهُ، إِذَا رَضِيَتْ مِنْهُ بِدُونِ النَّصْفَةِ» (الأزهري، ٢٠٠١م، ٦: ٦١) أي: بأقل من النصف، ومثل «وَدُو الْمَلْسَى مِثْلُ السَّلَالِ وَالْخَارِبِ يَسْرِقُ الْمَتَاعَ فَيَبِيعُهُ بِدُونِ ثَمَنِهِ، وَيَمْلَسُ مِنْ قَوْرِهِ فَيَسْتَخْفِي» (الأزهري، ٢٠٠١م، ١٢: ٣١٧) أي: بأقل من ثمنه، ومثل «يَجُوزُ أَنْ يَزُوجَ الْأَبُ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ بِدُونِ مَهْرٍ مِثْلِهَا، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَعْتَرِضَ فِيهِ إِذَا بَلَغَتْ» (الحميري، ١٩٩٩م، ٨: ٤٩٩٧) أي: بأقل من مهر مثلها. «وَقَالُوا: لَا يَجُوزُ الْإِسْتِجْمَارُ بِدُونِ ثَلَاثٍ، وَيَجُوزُ بِأَكْثَرِ مِنْهَا» (الشوكاني، ١٩٩٣م، ١: ١٢٥)، أي بأقل من ثلاث. وقال جرير: وَنَحْسُدُ أَنْ نَزُورَكُمْ وَنَرْضَى ❁ بِدُونِ الْبَدْلِ لَوْ عَلِمَ الْحَسُودُ (جرير، ١٩٨٦م، ص ٣١٨)

لك إذن إذا أردت (غير) أو (لا) أن تستعمل «دون» أو «بدون»، ومثال هذا الاستعمال في قوله: «وَفُلَانَةٌ وَصِيٌّ فُلَانٌ بِدُونِ التَّأْنِيثِ إِذَا أُرِيدَ بِهِ الْإِسْمُ دُونَ الصَّفَةِ وَكَذَا الْوَكِيلُ وَنَحْوَهُ» (النسفي، ١٨٩٤م، ص ١٦٩).

وكان أحمد مختار عمر قد أورد الاستعمالات «غضب دون سبب [فصيحة]-غضب من دون سبب [فصيحة]-غضب بدون سبب [صحيحة]»، وعلق عليها بقوله «الفصح استخدام «دون» في التعبير السابق إما من غير حرف جرٍّ، أو مسبوقه بـ (من). ويمكن تصحيح سبقها بحرف الجر الباء إما على تفسير «دون» بـ(غير) أو (لا) أو استناداً إلى ما ورد في المعاجم القديمة من أمثلة وشواهد تؤيد ذلك. كما وردت أمثلة أخرى لبعض المتأخرين في تكملة المعاجم العربية وغيرها» (عمر، ٢٠٠٨م، ١: ١٧٨).

خاتمة

تبين لنا من هذا البحث أن «دون» ظرف مبهم منصرف كثير ملازمة الظرفية غير أنه نقل للاسمية فأخبر به ووصف به بمعنى الشيء المنحط عن غيره لأن دلالة «دون» هي تقصير عن الغاية المكانية الحسية أو المعنوية، واستعمل «دون» اسم فعل أمر بمعنى خذ المتعدي أو بمعنى توقف أو تأخر اللازم، واتصفت جملته بالجمود فلا يتعدى مفعوله عليه، وأخذ من دون اسم تفضيل للدلالة على تفاوت المكان أو المكانة، واستعملت «دون» في السياق بدلالات وظيفية مختلفة فجاءت بمعنى (لا)، و(قبل)، و(قُدَّام)، و(تحت)، و(غير)

و(من غير)، وتتركب (دون) مع حرف الجر (من) لتكون بمعنى (غير)، و(قبل)، و(تحت)، و(لا)، و(سوى)، وتتركب (دون) مع حرف الجر الباء ليكون بمعنى (غير)، و(أقل). ويستفاد من هذا أنه لك استعمال (دون) أو (من دون) أو (بدون) إن أردت معنى (غير) أو (أقل).

المصادر والمراجع

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري. تحقيق ودراسة: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي. ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. النهاية في غريب الحديث والأثر. بيروت: المكتبة العلمية.

الأحمد نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول. ٢٠٠٠م. دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون. الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد. تحقيق: محمد عوض مرعب. ٢٠٠١م. تهذيب اللغة. الطبعة الأولى. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الأنباري، أبو البركات، كمال الدين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ٢٠٠٧م. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. الطبعة الأولى. بيروت: المكتبة العصرية.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. ١٩٩٧م. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. الطبعة الرابعة. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين. ١٩٨٣م. كتاب التعريفات. الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. تحقيق: علي محمد النجار. ١٩٥٢م. الخصائص. الطبعة الرابعة. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

_____ . ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. الطبعة الأولى. مصر: وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

الجَوْجَرِي، شمس الدين، محمد بن عبد المنعم بن محمد. تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي. ٢٠٠٤م. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. الطبعة الأولى. السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية.

الجهوري، أبو نصر إسماعيل بن حماد. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ١٩٨٧، ٤م. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. بيروت: دار العلم للملايين.

الحميري، نشوان بن سعيد. تحقيق: حسين بن عبد الله العمري ومطهر بن علي الإرياني ويوسف محمد عبد الله. ١٩٩٩م. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم. الطبعة الأولى. بيروت: دار الفكر المعاصر.

أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان. تحقيق: صدقي محمد جميل. ١٤٢٠هـ. البحر المحيط في التفسير. الطبعة الثالثة. بيروت: دار الفكر.

_____ تحقيق: حسن هندراوي. ١٩٩٦م. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. الطبعة الأولى. دمشق: دار القلم. (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا.

خالد الأزهري، بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي. ٢٠٠٠م. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو. الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية.

الخطفي، جرير بن عطية بن حذيفة. تحقيق: نعمان محمد أمين طه. ١٩٨٦م. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب. الطبعة الثالثة. القاهرة: دار المعارف.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن. تحقيق: رمزي منير بعلبكي. ١٩٨٧م. جمهرة اللغة. الطبعة الأولى. بيروت: دار العلم للملايين.

الدقيقي، تقّي الدين سليمان بن بنين بن خلف بن عوض. تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر. ١٩٨٥م. اتفاق المباني وافتراق المعاني. الطبعة الأولى. الأردن: دار عمار.

الزبيدي، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني. تحقيق: مجموعة من المحققين. ١٩٦٥م. تاج العروس من جواهر القاموس. الطبعة الأولى. الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد. تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم. ١٩٧١ م. الفائق في غريب الحديث والأثر. الطبعة الثانية. القاهرة: عيسى البابي الحلبي.

السبتي، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي. ١٩٧٨ م. مشارق الأنوار على صحاح الآثار. بدون الطبعة. القاهرة: المكتبة العتيقة. وتونس: دار التراث.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ١٩٩٦ م. الأصول في النحو. الطبعة الثالثة. بيروت: مؤسسة الرسالة.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ١٩٨٨ م. كتاب سيبويه. الطبعة الثالثة. القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م. المحكم والمحيط الأعظم. الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية.

_____ . تحقيق: خليل إبراهيم جفال. ١٩٩٦ م. المخصص. الطبعة الأولى. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان. تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي. ٢٠٠٨ م. شرح كتاب سيبويه. الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. مصر: المكتبة التوفيقية.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله. تحقيق: عصام الدين الصبايطي. ١٩٩٣ م. نيل الأوطار. الطبعة الأولى. مصر: دار الحديث.

ابن عباد، صاحب، أبو القاسم إسماعيل بن العباس بن أحمد بن إدريس. تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين. ١٩٩٤ م. المحيط في اللغة. بيروت: عالم الكتب.

عمر، أحمد مختار. ٢٠٠٨ م. معجم الصواب اللغوي. الطبعة الأولى. القاهرة: عالم الكتب

ابن فارس، أبو الحسين أحمد. دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. ١٩٨٦ م. مجمل اللغة لابن فارس. الطبعة الثانية. بيروت: مؤسسة الرسالة.

_____ تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ١٩٧٩ م. معجم مقاييس اللغة. بدون رقم الطبعة. بيروت: دار الفكر.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار. تحقيق: عوض بن حمد القوزي. ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م. التعليقة على كتاب سيبويه. الطبعة الأولى.

الفاكهي، عبدالله بن أحمد. تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري. ١٩٨٨ م. شرح كتاب الحدود في النحو. بدون رقم الطبعة. القاهرة: مكتبة وهبة.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي. تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي. ١٩٥٥ م. معاني القرآن. الطبعة الأولى. مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ٨٩١ م. كتاب العين. بغداد: دار الرشيد.

الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي. ٢٠٠٥ م. القاموس المحيط. الطبعة الثانية. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي المصباح المنير. غريب الشرح الكبير. بيروت: المكتبة العلمية.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري. تحقيق: عبد الله الجبوري. ٧٧٩١ م. غريب الحديث. الطبعة الأولى. بغداد: مطبعة العاني.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريني. تحقيق: عدنان درويش، ٨٩٩١ م. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. بيروت: مؤسسة الرسالة.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، ٤٩٩١ م. المقتضب. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

المحلي والسيوطي، جلال الدين محمد بن أحمد وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر.
تفسير الجلالين. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الحديث.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي. تحقيق: علي محمد فاخر
وآخرين، ٧٠٠٢م. شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد.
الطبعة الأولى. القاهرة: دراسة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة جمهورية
مصر العربية.

النسفي أبو حفص، نجم الدين عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل. ٤٩٨١م. طلبية الطلبة.
بدون رقم الطبعة. بغداد: المطبعة العامرة مكتبة المثني.

أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران. تحقيق:
السعادة، ٤٧٩١م. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. بدون رقم الطبعة. مصر:
بجوار محافظة.

الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله. تحقيق: محمد عبد المعيد خان، ٤٦٩١م.
غريب الحديث. الطبعة الأولى. الدكن حيدر آباد: مطبعة دائرة المعارف العثمانية.

ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس. تحقيق: محمود جاسم محمد
الدرويش. ٩٩١م. علل النحو. الطبعة الأولى. الرياض: مكتبة الرشد.